الاختلاف على حماد بن زيد في كتاب العلل للدارقطني – دراسة تحليلية

Disagreement on Ḥammād ibn Zaid in Dāraqutnī's Book Al-ʿilal: A Analytical Study

محمد عمران *

محمد أنور**

Abstract

Unlike Qur'ān, Ḥadīth Literature involves weak narrations along with authentically attributed narrations. Scholars of Ḥadīth Sciences have developed complex system of methods to distinguish sound traditions from the weak traditions. One of the Sciences involved in this complex system is science of "'ilal", which is said to be most complex, advanced and final stages of all the Ḥadīth Sciences. In this Science, each apparently authentic Ḥadīth is examined with respect to its other chains. One of the important scholars of this field was Imām Dāraqutnī, whose Book of Al-ʿilal is one of the most outstanding works throughout the ages.

The current research study is about defective traditions or defective chains transmitted by Ḥammād ibn Zaid. He has transmitted a diverse collection of Ḥadīth as well as he was one of the best transmitters in memory. Therefore, separating defective traditions and chains from among the authentic ones shall be very useful in the study of Science of ʿilal.

Keywords: *Ḥadīth; Science of ʿilal; Ḥammād b. Zaid; Dāraqutnī.*

الحمد لله العزيز الغفار والصلاة والسلام على النبي المختار أما بعد!

إنّ علم الحديث الشريف تشتمل على عدة أنواع وأقسام ومن أدقها وأجلها "علم العلل"كما يستنتج من أقوال العلماء ومن ذلك قول الحافظ: "المعَلَّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فَهْماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة" ...[1]، وقال الحميديُّ:"ثلاثُ كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها منها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتاب الدّارقُطنيّ"، ....[2] وبحمد الله نجد طلبة الحديث معنيا بهذا الفن، واشتغل الباحثون في الدراسات العليا في تسجيلِ الموضوعات في هذا العلم الدقيق، من ذلك مثلاً: "مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، و

---

* محاضر في العلوم الإسلامية، جامعة كوهات.

** محاضر في العلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.

"مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، و "مرويات أبي إسحاق السبيعي المعلة في كتاب العلل للدارقطني"، وهذه الموضوعات للدراسات العليا وفيها مواد ضخم كثير يناسب بمرحلة لماجتسير والدكتوراه غير أن هناك بعض المرويات القليلة في نفس الكتاب لا يناسبها البحث في الدراسات العليا بسبب كونها قليلة المواد، فاخترت منها مرويات حماد بن زيد المعلة بالاختلاف عليه وهي معدودة، فالبحث يتكون من مروياته المعلة، وأسأل الله السداد والتوفيق.

الرواية الأولى:

1. 285-وسئل عن حديث أبي أمامةبن سهل بن حنيف، وعبد الله بن عامربن ربيعة، عن عثمان، عن النبي ﷺ: لايحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث"، ... الحديث.

الدراسة:

نجد الاختلاف بين أصحاب حماد في هذه الرواية على طريقين:

الوجه الأول: يرويه محمد بن عيسى الطباع أبو جعفر من طريق حماد عن يحي بن سعيد وجمع بين أبي أمامة وعبد الله بن عامر مرفوعاً عن النبي ﷺ[3].

الوجه الثاني: رواه أكثر من عشرة رواة من طريق حماد بن زيد عن يحي بن سعيد وذكر أبا أمامة بن سهل دون ذكر عبد الله مرفوعاً عن النبي ﷺ[4]. وهم: سُلَيمان بن حرب وعَفَّان وأبوالنُّعْمان وأحمد بن عَبْدة وعُبَيْد الله وسليمان بن داود أبو الربيع، ومحمد بن عبيد بن حساب وحبان بن هلال وأبو داؤد الطيالسي ومحمد بن عبد الملك القرشي، والرواة كلهم ثقات،[5] فرواية هؤلاء عن ابن زيد عن القطان،عن أبي أمامة وحده صحيح، غير ابن الطباع وهو محمد بن عيسى ابن الطباع ثقة فقيه كان من أعلم الناس بحديث هشيم،[6] فهذا الوحيد الذي قد جمع بين أبي أمامة وعبد الله بن عامر فقد وهم فيه وإن كان ثقة، ولكنه خولف، وخالفه العشرة من الموثوقين ولا يتابعه أحد على الجمع بين روايتيه، وإليه أشار ابن أبي حاتم وقال: "غلط ابن الطباع،حديث عبدالله بن عامر غير مرفوع هو موقوف، فإن حماد بن سلمة رواه عن يحي بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن عثمان، موقوفاً"[7]، ولم أجد وقف يحي بن سعيد الأنصاري إلا في كتاب العلل للترمذي[8] ، وحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوع، قال أبو عيسى: وإنما روى هذا الحديث عن يحي بن سعيد الأنصاري مرفوعا حماد بن سلمة،[9] ووجدنا حماد بن زيد أيضاً رفعه (كما ذكرنا). وأما الآخرون غير حمادين فرووا عن يحي بن سعيد موقوفا، فيحي بن سعيد القطان أوقفه بطريق الليث بن سعد قال: حدثنا يحي بن سعيد موقوفاً[10]، وتابعه حماد بن سلمة والليث بن سعد كما مرّ وهم: يحي بن سعيد القطان، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد وهم

كلهم ثقات،[11] فهؤلاء الثلاثة من الثقات المتقنين أوقفوا الرواية ولكن في جانب آخر رفعه حماد بن زيد وتابعه حماد بن سلمة كما ذكرنا في التخريج، فهما ثقتان وحماد بن سلمة رفعه مرة وأوقفه مرة.

فالصحيح أن الحديث مرفوعا وموقوفا من طريق أبي أمامة بن سهل بن حنيف وموقوفا فقط من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة كما قال أبو حاتم، وطريق أبي أمامة أصح لأننا نجد له الطرق الصحيحة من غير وجه عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوعا. وكذلك الشواهد الصحيحة التي ذكرناها، فالإمام الدارقطني "بيّن أن محمد بن عيسى قد جمع في روايته عن حماد بين أبي أمامة وعبد الله بن عامر، ووهِمَ، مع أن الترمذي لم يذكره"، بل توسع في رواية أبي أمامة بن سهل عن عثمان، فذكر رواية حماد بن سلمة عن يحيى مثل رواية حماد بن زيد، وكذلك رواية غير الحمادين عن يحيى موقوفا، فالإمام الدارقطني أشار إلى التفريق بين رواية ابن عامر وأبي أمامة موقوفاً ومرفوعاً، وقال: "حديث عبدالله بن عامربن ربيعة هوحديث آخر موقوف على عثمان، وَهِم محمد بن عيسى في الجمع بينه، وبين أبي أمامة في هذاالحديث". فالحديث صحيح وقفا ورفعا، ولكن الرفع أصح من الوقف لأن المرفوع مروي من الكثيرين وفيهم ثقات أعلام ثم للرواية شواهد صحيحة مرفوعة من رواية ابن مسعود[12] وعائشة[13] رضي الله عنهم.

الرواية الثانية:

2. 718- "وسئل عن حديث زر، عن عبدالله، عن النبي ﷺ: قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن. فقال: يرويه حماد بن زيد، عن عاصم، رفعه عنه عمرو بن عون، وهاشم بن محمد. ووقفه غيرهما، عن حماد. ورواه أيضا عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، مرفوعا".

الدراسة:

أصحاب حماد بن زيد يروون الرواية بالاختلاف عليه على عدة طرق:

الوجه الأول: يرويه عون بن عمارة من طريق حماد عن عاصم عن زر وجمع بين عبد الله وهاشم الربعي في هذا الطريق[14]، أما عون بن عمارة فضعيف،[15] وهاشم الربعي فتفرده غير مقبول عند العقيلي وأشار إلى وهمه ابن حبان.[16]

الوجه الثاني: يرويه اثنان من أصحابه وهما موسى بن إسماعيل، وعلي بن عثمان موقوفاً على ابن مسعود بوحده[17]. ووثق العلماء موسى بن إسماعيل[18] أما علي بن عثمان فلم أجد ترجمته، وأشار الدارقطني إلى الوجه الثالث من غير رواية حماد بن زيد يرويه عكرمة بن إبراهيم، من طريق عاصم، عن زر، عن ابن مسعودمرفوعاً[19]. وعكرمة ضعيف عند العلماء.[20]

فالطريق الموقوف أصح والرفع مرجوح لأن عون بن عمارة وهاشم الربعي هما ضعيفان. وطريق عكرمة أيضاً مرجوح لأنه ضعيف، والذين أوقفوه هم من الثقات المتقنين. فالسند صحيح وقفاً كما قال الدارقطني رحمه

الله تعالى، وقد ورد الحديث مرفوعًا وموقوفاً من حديث ابن عمر[21] وابن عباس[22] وأنس[23] وأبي هريرة[24] رضي الله عنهم. وهذه الطرق كلها ضعيفة فالحديث ضعيف بالطرق كلها، والله أعلم.

الرواية الثالثة:

3. 1643- "وسئل عن حديث أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: مثل المؤمن القوي مثل النخلة، ومثل المؤمن الضعيف كخامة الزرع".

الدراسة:

توجد الاختلاف على حماد بن زيد في هذه الرواية على طريقين:

الوجه الأول: يرويه سليمان بن أيوب عن حماد من طريق علي عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً[25]. فصاحبه سليمان بن أيوب في هذه الرواية من الصدوقيين[26]،

الوجه الثاني: يرويه سليمان بن حرب، عن حماد موقوفا[27] وهو ثقة إمام حافظ[28]، وأما سليمان بن أيوب فهو يرويه عن حماد مرفوعاً، فرواية ابن حرب أولى وأرجح من سليمان بن أيوب لأنه أوثق منه، فالموقوف صحيح، وصوب الدارقطني هذا الطريق، والله أعلم.

الرواية الرابعة

4. 1651 -"وسئل عن حديث إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أيعجز أحدكم أن يتقدم، أويتأخر، أوعن يمينه، أوعن شماله يعني في السبحة".

الدراسة:

وصلنا بعد تخريج هذه الرواية بأن أصحاب حماد اختلفوا فيما بينهم في هذا الحديث على عدة أوجه:

الوجه الأول: يرويه سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد من طريق أيوب السختياني، عن يحيى بن عبيد مرفوعاًعن النبي ﷺ[29]، وسُلَيمان الذي يروي هذه الرواية هو موثق عند العلماء[30].

الوجه الثاني: يرويه مسدد وأبو الربيع عن حمادبن زيد، من طريق ليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد بدلاً عن يحيي[31]، وكلاهما ثقتان،[32]

الوجه الثالث: يرويه محمد بن عبيد عن حماد بن زيد، عن ليث من طريق الحكم بن عتيبة بدلاً يحيي عن النبي ﷺ[33].ومحمد بن عبيد وثقه العلماء[34]،

الوجه الرابع: يرويه يحيي الحماني عن حماد بن زيد، وحفص بن غياث من طريق ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن الحجاج بن عبيد، عن أبي هريرة مرفوعاً عن النبي ﷺ.والحماني هو حافظ ولكنهم قد اتهموه بسرقة الحديث[35].

الوجه الخامس: حماد بن زيد، من طريق ليث، وهو عن حجاج بن عبيد مرفوعاً عن النبي ﷺ، لم أجد من روى عن حماد بن زيد هذا الطريق.

بعد الدراسة نجد أن الوجوه الثلاثة الأولى كلها سواسية في القوة والتوثيق، ولكن الوجه الأول مروي من الراوي وهو من أثبت الناس في حماد بن زيد وهو سليمان بن حرب ولكن من جانب آخر نجد أن الوجه الثاني مروي من الثقات وهم أكثر عدداً، فكلاهما صحيحان، ثم بعد هذا نجد أن الوجه الأول لا يوجد فيه الليث بن أبي سليم بل حماد بن زيد يرويه عن أيوب السختياني وهو عن يحيى بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل، غير أنني لم أجد في شيوخ السختياني وتلاميذ إبراهيم رجلاً اسمه يحيى بن عبيد بل هو الحجاج بن عبيد كما في الروايات الأخرى الآتية من طريق الليث بن أبي سليم. فسليمان بن حرب ثقة كما ذكرنا وأيوب ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء[36].

أما الوجه الثاني فيرويه اثنان كما ذكرنا وكلاهما ثقتان ولكن الطريق مجهول بسبب الضعفاء والمجاهيل وهم الليث بن أبي سليم وحجاج بن عبيد وإبراهيم بن إسماعيل،[37] فهذا الطريق ضعيف بسبب المجاهيل في السند.

والوجه الثالث يرويه محمد بن عبيد بن حساب وهو ثقة[38]. ولكننا نجد في هذا الطريق أيضاً مجاهيل، حجاج بن عبيد وإبراهيم بن إسماعيل، وفي هذا الطريق يوجد الحكم بن عتيبة وهو غير معروف لا يوجد في شيوخ الليث ولا في تلاميذ إبراهيم، فالطريق ضعيف.

والوجه الرابع يرويه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو وإن كان حافظا ولكنهم قد اتهموه بسرقة الحديث[39]. فيحيى وإن كان حافظاً ولكن الليث اختلط عليه في الطريق فيرويه عن إسماعيل بن إبراهيم عن الحجاج بن عبيد، رغم أن الحجاج هو من تلاميذ إبراهيم ثم اختلط عليه في اسم إبراهيم، فانقلب اسم إبراهيم بن إسماعيل عنده، وفي الروايات الأخرى يذكره عن إبراهيم بن إسماعيل.

والوجه الخامس لم أجد من روى الطريق عن حماد بن زيد، وهو مروي بنفس الرواة الذين ذكرناهم في السابق، وفيهم الليث بن أبي سليم.

وقال الحافظ: "الاختلاف في حديثه على ليث بن أبي سليم عن حجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل، وفي بعض طرقه إسماعيل بن إبراهيم على الشك والخبط فيه من ليث بن أبي سليم" -والله أعلم.[40] وقال أيضاً: "ليث بن أبي سليم ضعيف الحفظ وقد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافا كثيرا"،[41] فنجد في السند اضطراباً فمرة يذكر فيه الحجاج بن عبيد ومرة لم يذكره، وأحيانا يقدمه وأحيانا يؤخره، فلا يصح الحديث، فالحديث ليس صحيحاً كما حكم عليه الإمام البخاري[42] والاضطراب فيه من ليث بن أبي سليم، كما أشار إليه الإمام الدارقطني، أما الذين يروون عن حماد بن زيد فهم كلهم

ثقات أعلام، فالرواة ضعفاء مجاهيل حديثهم ليس صحيحاً، ولكن للحديث شواهد أخرى صحيحة بمعناه يرتقي بها إلى الحسن لغيره[43]، والشاهد الثاني من حديث عمر بن عطاء بن أبي الخوار، أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب[44]... وللحديث شاهد ثالث بإسناد صحيح، من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[45]،والرواة كلهم ثقات والشواهد صحيحة ويرتقي بها الحديث إلى درجة الحسن،[46] والله أعلم.

الرواية الخامسة

5. 2139- "وسئل عن حديث عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".

الدراسة:

أصحاب ابن زيد يختلفون عليه في هذه الرواية رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: يرويه إبراهيم السامي، عن الحمادين، ابن زيد وابن سلمة، من طريق أيوب، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة[47].

الوجه الثاني: يرويه أبو عمر الضرير من طريق كلا الحمادين موقوفاً[48].

الوجه الأول يرويه اثنان وهما: إبراهيم بن الحجاج وتابعه وزكريا بن عدي.[49]

والوجه الثاني يرويه أربعة وهم: أبو عمر الضريروزكريا بن عدي ويزيد بن هارون وحميد بن مسعدة.[50]

فالذين يروون موقوفاً وجدناهم أكثر توثيقا من الذين يروون بالوقف، فنرجح رواية حماد بن زيد بالوقف بوجوهٍ:

1. الرواية الموقوفة مروية من الثقات.
2. في الرواية الموقوفة نجد سندا واحدا من جميع الرواة بيدما في الرواية المرفوعة نجد الراوي زكريا بن عدي يذكر علي بن الحكم في شيوخ حماد، والذي تابعه هو يذكر أيوبا في شيوخه، رغم أن نفس الراوي زكريا بن عدي لما يروي موقوفا فيذكر أيوب السختياني على الجادة، والطرق الأخرى التي ذكرناها عن عمرو بن دينار لا يوجد فيها علي بن الحكم، فالصحيح أنه موقوف أصح، والله أعلم.
3. لو ندرس السند فنجد أن إبراهيم بن الحجاج رفعه وزكريا بن عدي تابعه في الرفع ولكن في رواية البيهقي ذكر موقوفا على أبي هريرة، ثم إن إبراهيم بن الحجاج وكان يهم، فجمع بين الحمادين وذكر مرفوعاً.
4. قال أبو زرعة: "الموقوف أصح"[51]، وسكت الإمام الدارقطني من الحكم عليه".

أما الحديث فهو صحيح وله متابعات وشواهد صحيحة[52]، وصحح الشيخ الأرنؤوط طرقه كلها،[53] والله أعلم.

الرواية السادسة

6. 2190" -وسئل عن حديث نافع، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: الخيل معقود في نواصيها الخير".

الدراسة:

نجد الاختلاف على حماد في هذه الرواية رفعاً ووقفا:

الوجه الأول: يرويه محمد العطار، عن حماد بن زيد، من طريق أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً[54].

الوجه الثاني: عن حماد موقوفاً[55].

أما الوجه الأول فالراوي محمد بن جامع العطار فهو ضعيف،[56] ولكن تابعه عن حماد بن زيد "مسدد"، وهو ثقة كما مرّ، فالسند صحيح مرفوعاً غير أن الإمام الدارقطني رجح الوقف. وللحديث شواهد مرفوعة فالحديث صحيح، فللرواية شواهد من حديث أنس[57] وجرير[58] وعروة البارقي[59] وابن عمر[60] وغيرهم تقويها، والله أعلم.

الرواية السابعة

7. 2222 -"وسئل عن حديث أبي رافع، عن أبي هريرة، أنه سئل عن الجراد، فقال: هومن صيد البحر".

الدراسة:

أصحاب حماد اختلفوا في هذه الرواية رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: يرويه محمد بن عيسى عن حماد من طريق ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، مرفوعاً[61].

الوجه الثاني: يرويه موسى بن إسماعيل عن حماد من طريق ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن كعب موقوفاً.

أما رواية غير محمد بن عيسى موقوفاً على أبي هريرة فلم أجدها في الكتب الحديثية التي لدي، غير أنني وجدت الرواية الموقوفة على كعب من طريق حماد[62].

ومحمد بن عيسى ابن الطباع ثقة فقيه كان من أعلم الناس بحديث هشيم كما مرت ترجمته، وأيضاً موسى بن إسماعيل فهو ثقة ثبت، كما ذكرنا حاله.

أخرج كلتي الروايتين أبو داؤد: وأبو داود قد جعل الرفع وهما، ثم ساقه عن موسى بن إسماعيل، من طريق حماد بن سلمة عن كعب الأحبار من قوله: فكأنه يرى أن الصواب فيه أنه من قول كعب.

ومخالفة موسى بن إسماعيل التبوذكي لمحمد بن عيسى بن الطباع، وكلاهما ثقتان حافظان، فالتبوذكي رواه عن حماد، فجعله من كلام كعب، وابن الطباع رواه عنه فجعله من كلام النبي – ﷺ . فالوقف إلى كعب صحيح كما أشار إليه أبوداؤد بعد سرد الرواية بنفسه، بأن ابن الطباع وهم في رفعه.

أما السند فهو ضعيف لأن فيه ميمون بن جابان، قال أبو الفتح الأزدي: "لا يحتج به"، وقال الحافظ: "هو مقبول"،[63] فالسند فيه راوٍ مقبول ولم يوجد من يتابعه في الرواية فالسند ضعيف بل بالغ ابن حَزم واشتد وقال عن هذا الحديث:"وأما الخبر في ذلك عن رسول الله – ﷺ – فموضوعٌ بلا شك"، لأنه في أحد طريقيه أبا المهزم، وهو هالك ومتروك، وفي الأخرى ميمون بن جابان وهو مجهول"[64]، ولا يوجد للرواية شاهد يقويها وضعفه الأئمة.[65] والله أعلم.

الرواية الثامنة

8. 2823 -"وسئل عن حديث روي عن عمر وبن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: لا تلحفوا في المسألة، فإنه من يستخرج منا بها شيئا، لم يبارك له فيه".

الدراسة:

اختلف على حماد بن زيد في هذا الحديث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يرويه أبوعباد عن حماد بن زيد من طريق عمرو بن دينار،عن ابن عمر مرسلاً[66].

الوجه الثاني: يرويه المقدمي، والقواريري عن حماد من طريق عمرو مرفوعاً[67].

الوجه الثالث: يرويه أبوالربيع عن حماد،[68].

فالوجه الأول يرويه الراوي مرسلاً وهو صدوق[69] وفي الوجه الثاني نجد راويان وهما ثقتان[70] يرويان الرواية مرفوعاً ولكنهما يشيران إلى أن بين حماد وابن عمرو راوٍ آخر وحماد بن زيد يروي عنه عن عمرو بن دينار، وتابعهما أبو الربيع[71] بإدخال بعض الرواة في السند بين حماد و عمرو بن دينار، فنرجح الرواية بالوجه الثالث لأن الراوي عن حماد بن زيد ثقة وتابعه ثقتان المقدمي والقواريري، فالرفع أصح ولكن بين حماد وعمرو بن دينار انقطاع، والله أعلم.

وللحديث شاهد من حديث معاوية[72]، فيقويه والله أعلم.

الرواية التاسعة

9. 3113- "وسئل عن حديث مجاهد، عن ابن عمر: قال رسول الله ﷺ خياركم ألينكم مناكب في الصلاة، وما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها رجل إلى فرجة في صف، فسدها".

الدراسة:

توجد الاختلاف على حماد في هذه الرواية على طرق ذكر الدارقطني منها طريقين ووقفت على ثالثة منها:

الوجه الأول: يرويه ليث الصفار عن حماد من طريق ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر[73].

الوجه الثاني: يرويه القواريري عن حماد من طريق ليث، عن نافع بدلاً عن مجاهد عن ابن عمر، وهو أشبه بالصواب[74].

فالوجه الأول يرويه ليث بن حماد من طريق مجاهد، عن ابن عمر، بينما الوجه الثاني يرويه القواريري عن حماد بن زيد وأدخل بين ليث وابن عمر "نافعا" بدلاً عن مجاهد، فبعد الدراسة وجدنا أن ليث بن حماد الصفار الذي يرويه من طريق مجاهد هو ضعيف عند الدارقطني،[75] وفي جانب آخر الذي يرويه عن طريق نافع هو القواريري وهو ثقة ثبت، وقد تقدمت ترجمته.

أما الوجه الثالث: فيرويه محمد بن الفضل[76] ومحمد بن الفضل، ثقة ثبت تغير في آخر عمره،[77]فهو تابع فيه القواريري وهو أيضاً ثقة،

فالصحيح أنه من طريق حماد بن زيد عن ليث بن أبي سليم عن نافع عن ابن عمر لوجوهٍ:

1. هذه الرواية عن طريق نافع يرويها ثقة وهو القواريري.
2. وله متابعة عن حماد بن زيد يرويه محمد بن الفضل وهو يتابع القواريري فيقويه.
3. وللرواية طريق آخر عن ابن عمر من طريق أيوب السختياني وهو يذكر الرواية عن نافع عن ابن عمر فيقويها.

ولكن السند ضعيف لأن فيه الراوي ليث بن أبي سليم وهو متروك عند العلماء بسبب اختلاطه الشديد، كما ذُكر حاله ولكن للحديث شواهد من حديث ابن عباس[78] وشاهد آخر من حديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ مرفوعاً به[79]، وشاهد ثالث رواه زيد بن أسلم عن النبي ﷺ... مرسلاً[80]، فيرتقي بالشواهد إلى الصحة كما صححه الشيخ الألباني رحمه الله،[81] والله أعلم.

الرواية العاشرة

10. 3253 -"وسئل عن حديث عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ: بين العبد وبين الكفرترك الصلاة".

الدراسة:

نجد الاختلاف على حماد بين أصحابه في هذه الرواية على عدة طرق:

الوجه الأول: يرويه أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد من طريق عمرو بن دينار، عن جابر، مرفوعاً[82].

الوجه الثاني: يرويه القواريري، عن حماد، قال: حدثني عمرو، عن جابر، موقوفا[83].

الوجه الثالث: يرويه أحمد الموصلي عن حماد، عن عمرو، أو بلغني عنه، عن جابر، ورفعه[84].

الوجه الرابع: وقال ابن حساب، عن حماد سمعت عمرا، أو حدثت عنه، عن جابر، موقوفا[85].

الوجه الخامس: وقال إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد: سمعت من عمرو، أو حدثني أخي سعيد عنه، عن جابر، موقوفا[86].

الوجه الأول يرويه أبو الربيع الزهراني وهو ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة كما مرّ حاله، فيرويه مرفوعاً، وتابعه أحمد بن إبراهيم بالوجه الثالث في الرفع، وهو صدوق،[87] ولكن شك في أن حماد بن زيد روى بواسطة أم بدون الواسطة.

أما الوجه الثاني فيرويه القواريري موقوفاً وهو ثقة ثبت وقد تقدمت ترجمته، ورواه بالشك بالواسطة وبدون الواسطة، وتابعه في الوقف والشك ابن حساب وهوأيضاً ثقة، كما مرّ وأيضاً إسحاق وهو صدوق،[88]فالذين يروون السند رفعاً أو وقفاً كلهم ثقات وعلى الأقل في الدرجة الصدوق، فالرفع في السند من الثقة كزيادة الثقة وهي مقبولة، وقال الدارقطني بأن رفعه صحيح، وهو محفوظ عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا.

وإليه أشار أبو زرعة لما سئل عنه فقال: "يحتمل أن يكون حدث حماد مرة كذا، ومرة كذا"،[89]والحديث قد صح عن جابر مرفوعا من غير طريق عمرو بن دينار[90]، من طريق أبي سفيان وأبي الزبير، كلاهما عن جابر مرفوعا، وصرح فيه أبو سفيان وأبو الزبير بالسماع. وحماد بن زيد معروف عنه وقفه للمرفوعات إذا شك فيها، لأنه لم يكن صاحب كتاب. ثم أن أبا الربيع الزهراني يرويه مرفوعاً بلا شك فيرجَح. فالحديث صحيح بالمتابعات والشواهد، أما الشواهد فمنها:

حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه[91] وحديث أنس بن مالك[92] فالحديث صحيح وصححه الشيخ الأرنؤوط والألباني رحمهما الله تعالى،[93] والله أعلم.

الرواية الحادية عشر

11. 3254 -"وسئل عن حديث عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ: من مات لايشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار".

الدراسة:

اختلفوا على حماد في هذا الحديث على طريقين:

الوجه الأول: يرويه المقدمي،عن حماد بن زيد، من طريق عمرو، عن جابر، مرفوعاً.

الوجه الثاني: يرويه سليمان بن حرب، وأبوالربيع، عن حماد، قال: سمعت عمرا، أوحدثت عنه،عن جابر،موقوفا[94].

فالمقدمي يرويه مرفوعاً، وهو ثقة وقد تقدمت حاله، أما الوجه الثاني فيرويه أبو الربيع وهو ثقة وتابعه سليمان بن حرب، وهو ثقة إمام حافظ، فالذين يروون موقوفاً هم أكثر ثقة من الذي يروي رفعاً، ولكن

بالشك بالواسطة بين حماد وعمرو بن دينار، ويرويها أبوالعطوف، عن عمروبن دينار، وأبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، وأبو العطوف وهو وإن كان ضعيفا،[95] ولكن رفعه أبوسفيان، وأبوالزبير، وبكرالمزني، وعطاء، والحسن، عن جابر.

فالرفع صحيح بوجوهٍ:

1. المقدمي يرويه عن حماد وهو ثقة.
2. رفعه عن جابر خمسة رواة وهم: أبوسفيان، وهو صدوق، وأبوالزبير، وهو صدوق مدلس، وبكر المزني، وهو ثقة ثبت جليل، وعطاء، وهو ثقة فاضل، والحسن، وهو ثقة فقيه فاضل،[96]

فالذين يروون مرفوعاً من غير طريق عمرو بن دينار وهم ثقات، كما ذكرنا فالرفع صحيح، والله أعلم.

فالحديث صحيح وإن كان في طريق حماد بن زيد شك في الاتصال من طريق أبي الربيع وسليمان بن حرب، ولكن له طرق آخرى من غير طريق حماد بن زيد مرفوعة صحيحة بدون الشك في الاتصال كما ذكرنا، وله شواهد صحيحة من حديث عبد الله بن مسعود[97]، وصححه الشيخ الأرنؤوط والألباني رحمهما الله،[98] والله أعلم.

الرواية الثانية عشر

12. 3667 -"وسئل عن حديث الحسن، عن عائشة، كان النبي ﷺ يكثر أن يدعو: يامقلب القلوب .... ".

الدراسة:

نجد الاختلاف على حماد بن زيد في هذه الرواية على وجهين ووقفت على ثلاثة أخرى:

الوجه الأول: يرويه شهاب بن عباد، عن حماد بن زيد، من طريق أيوب، وهشام، ومعلى بن زياد، عن الحسن، عن عائشة[99].

الوجه الثاني: يرويه مسدد، وأبوالربيع، عن حماد، من طريق يونس، وهشام، ومعلى، عن الحسن[100].

الوجه الثالث: من طريق محمد بن عبيد بن حساب[101].

الوجه الرابع: من طريق يونس[102].

الوجه الخامس: من طريق سليمان عن حماد[103].

الوجه الأول يرويه شهاب بن عباد وهو ثقة،[104] فيرويه مرفوعاً عن عائشة.

والوجه الثاني يرويه أبو الربيع وتابعه مسدد، وهما ثقتان.

فهما يرويان مرفوعاً ولكن الإمام الدار قطني قد أشار بأنهما يرويان مرسلاً، ولكن ما وجدنا من يرويه مرسلاً،

والوجه الثالث والرابع والخامس أيضاً مروي من الثقات وهم: يونس وسليمان ومحمد بن عبيد وهم ثقات أعلام، فالرواية مرفوعة صحيحة ولم أقف على الإرسال في الكتب الحديثية من طريق حماد بن زيد ولا من طرق أخرى.

الصحيح أن السند مرفوع ولكن فيه الانقطاع لأن الحسن البصري لم يسمع من عائشة رضي الله عنها. وهذا حديث صحيح لغيره وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص،[105] والله أعلم.

الرواية الثالثة عشر

13. 4053 -"وسئل عن حديث شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ، الأذنان من الرأس".

الدراسة:

أصحاب ابن زيد اختلفوا عليه في هذه الرواية على طريقين:

الوجه الأول: يرويه سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد من طريق أبان بن تغلب، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد[106].

الوجه الثاني: حماد بن زيد، عن أبي ربيعة، عن شهر عن أبي أمامة[107].

فسليمان بن حرب يرويه عن أسماء بنت يزيد ويدخل بين حماد وشهر أبان بن تغلب. وهو ثقة إمام حافظ، أما الذين يروون عن أبي أمامة فهم سبعة وخالفوا سليمان بن حرب في المخرج فيروون عن أبي أمامة وذكروا سنان بن ربيعة بدلاً من أبان بن تغلب، وهم: عفان، ويونس، ويحيى، وسليمان ومسدد، وقتيبة، ومحمد بن زياد وهؤلاء كلهم ثقات غير ابن زياد وهو صدوق يخطئ[108]، وقد مرت أحوالهم كلهم،

فنرجح روايتهم عن أبي أمامة بأسباب:

إن الذين يخالفون سليمان بن حرب في المخرج هم ثقات وكثيرون غير أن سليمان بن حرب انفرد بروايته عن أسماء ينت يزيد.

إن سليمان بن حرب مرة يرويه عن أبي أمامة فتابعهم فهو الصحيح ولعله وهم عن أسماء بنت يزيد.

فقوله: "الأذنان من الرأس": روي مرفوعاً عن فريق من الصحابة، منهم: أبو هريرة وعبد الله بن عمر، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن زيد، وأنس بن مالك، وعائشة، وعبد الله بن عباس، وغيرهم، وهذه الأحاديث لا يصح منها شيءٌ مرفوعاً، فأسانيدها لا يخلو واحد منها من مقال، فهي إما ضعيفة بضعف بعض رواتها، أو معلولة بانقطاع وغيره، وقد بسط الكلام في تبيين ضعفها وتعليلها بما لا مزيد عليه الدارقطني في سننه، لكن قد ثبت موقوفاً عن غير واحد من الصحابة،[109] والله أعلم.

الرواية الرابعة عشر

14. 3723- "وسئل عن حديث عبد الله بن يزيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ ما من مسلم يموت فيصلي عليه أمة من الناس يبلغون أن يكونوا مئة فيشفعون إلا شفعوا فيه".....

الدراسة:

نجد الاختلاف على حماد في هذه الرواية على طريقين:

الوجه الأول: سليمان بن حرب، ومسدد، وقتيبة بن سعيد عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدا لله بن يزيد، عن عائشة موقوفاً[110].

الوجه الثاني: غيرهم، عن حماد، بهذا الإسناد مرفوعاً.

فالذين يروون موقوفاً هم: سليمان، ومسدد، وقتيبة، فكلهم ثقات كما ذكرنا حالهم، وما وجدنا من يروون مرفوعاً عن حماد بن زيد غير أن الروايات الأخرى من غير طريق حماد بن زيد كلها مرفوعة مروية من الثقات كما سبق. ووجدنا رواية مالك بن هبيرة[111]، رفعها الحماني عن حماد بن زيد، وهو حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث،[112]وتابعوه الحماني، يزيد بن هارون، عارم أبو النعمان، محمد بن عبيد، إسحاق بن إبراهيم المروزي وليث بن حماد الصفار وسعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن بكير، ومحمد بن أبي بكر المقدمي[113]،

فكلهم ثقات وقد ذكرت أحوالهم سابقاً غير ليث بن حماد الصفار[114] فضعفه لا يعتبر.

فالرفع صحيح من طريق حماد بن زيد ولكن في حديث ابن هبيرة لا من حديث عائشة رضي الله عنهم أجمعين.

للحديث شواهد من حديث ميمونة[115] وابن عباس رضي الله عنهم، حديث ميمونة: وحديث ابن عباس[116] والعلماء صححوا الحديث بطرق كثيرة[117]، والله أعلم.

الرواية الخامسة عشر

15. 703- "وسئل عن حديث زر، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: لا يموت لمسلم ثلاثة إلا كانوا له حجابا من النار".

الدِّرَاسَة

أصحاب ابن زيد اختلفوا عليه رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: حماد بن زيد، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي ﷺ[118]يرويه أحمد بن إبراهيم وهو صدوق.[119]

الوجه الثاني: حماد بن زيد، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله[120]يرويه ثلاثة وهم: إسحاق بن أبي إسرائيل وأبو الربيع، والقواريري وكلهم ثقات،[121]

بعد الدراسة وجدنا أن الطريق الثاني أصح لأمرٍ:

1. إن الوجه الثاني الموقوف مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.

فالصحيح أن السند عن حماد بن زيد بالوجه الثاني أصح، وللحديث شواهد من رواية أبي هريرة[122] ومن رواية أنس[123] ومن رواية أبي ذر[124] فالحديث صحيح بالشواهد، والله أعلم.

الرواية السادسة عشر

16. 458- "وسئل عن حديث محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، في تحريم نكاح المتعة، وتحريم لحوم الحمر الأهلية".

الدِّرَاسَة

توجد الاختلاف على حماد في سند هذه الرواية على ثلاثة طرق:

الوجه الأول: حماد. عن معمر ومالك، عن الزهري، عن عبدالله وحده، عن أبيه، عن علي[125]، يرويه عارم هو أبو النُّعْمان، ثقة ثبت تغير في آخر عمره. وخالد بن خداش وهو خالد بن خداش أبو الهيثم المهلبي مولاهم البصري صدوق يخطىء[126].

الوجه الثاني: حماد، عن معمر، عن الزهري، عن عبدالله، عن علي مرسلا[127]، يرويه محمد بن أبي بكر المقدمي وهو محمد بن أبي بكر المقدمي ثقة[128].

الوجه الثالث: حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله وحده، عن أبيه، عن علي[129]، يرويه خالد بن خداش وهو خالد بن خداش أبو الهيثم المهلبي مولاهم البصري صدوق يخطىء[130].

بعد الداسة نجد أن الوجه الأول أصح لأنه مروي من الرواة وهم أكثر ثقة وعدداً.

فالحديث صحيح وله شواهد من حديث جابر[131] وشاهد من رواية أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما[132] فمخرج في الصحيحين، والله أعلم.

الرواية السابعة عشر

17. 1965- "وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رجلا قال للنبي ﷺ: لدغتني عقرب، فقال: أما إنك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات" ... الحديث.

الدِّرَاسَة

اختلفوا على حماد بن زيد على وجهين:

الوجه الأول: يرويه لوين عن حماد بن زيدعن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة[133]، ولوين ثقة[134].

الوجه الثاني: حماد بن زيد، عن سهيل، عن أبيه أن رجلا من أسلم[135]،يرويه اثنان وهما ثقتان المقدمي وأبو الربيع وقد ذكرت أحوالهم.

بعد الدراسة نجد أن الوجه الثاني أصح لأنه مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً من الوجه الأول. وأيضاً رجح الإمام الدارقطني الوجه الثاني، فالسند صحيح بالوجه الثاني، وإسناده صحيح على شرط مسلم، والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بتوفيق كتابة هذا البحث وأتم علينا السهولة باكمال هذا البحث، وبعد هذه الجولة القصيرة وصلت إلى النتائج التالية:

1. إن العلل وأنواعه من أصعب العلم في علوم الحديث، يحتاج ممارسة تامة والاطلاع الكامل على الأسانيد والمتون، وبها يستطيع الباحث أن يستخرج الأوهام أو خطإ الراوي أو العلة الأخرى في السند أو المتن تقدح صحة الحديث.
2. إن الإمام الدارقطني له باع طويل في ذكر تعليل الأحاديث وخاصة الاختلاف على الراوي الذي يدور عليه السند في الحديث، فله منهج خاص في ذكر العلة بهذا الأسلوب.
3. إن الإمام الدارقطني يذكر المتن في صورة المسألة ويبدأ بـ "سئل" ثم يذكر المتن بالاختصار، ثم يأتي بطرق مختلفة كاملة للحديث ويعين لكل طريق مدار الحديث ثم يذكر الاختلاف الكامل على ذلك المدار من أصحابه وتلاميذه وبعد الانتهاء من هذا الاختلاف ينتقل إلى طريق آخر ويعين المدار ثم يذكر الاختلاف وهلم جراً يذكر جميع الطريق.
4. قلما يترك الطريق للحديث وإلا قد جمع الأسانيد كلها لأحاديث معلة عنده، ومن يريد أن يطلع على الحديث المعل فليراجع كتابه.
5. في معظم الأحيان يرجح الطريق من هذه الطرق كلها ويشير إلى الأصح منها.
6. إن الإمام الدارقطني قد ذكر 17 أحاديث حماد بن زيد بالاختلاف عليه في كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" حسب اطلاعي وعلمي، وهناك أئمة آخرون قد ذكر الإمام الدارقطني الاختلاف عليهم في كتابه، ومروياتهم تحتاج الدراسة كبحث مستقل، فهذا البحث كمبدأ للبحوث العلمية الأخرى في كتابه، والله أعلم. وصلى الله على النبي المصطفى.

الهوامش والمصادر

---

1 ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط:1، 1422هـ مطبعة سفير بالرياض، ص43.

2 الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. ط1: 2006ء، دار الحديث، القاهرة، 19: 124–521.

3 أخرجه النَّسَائِي 91/7، وفي الكبرى 3468 من طريق محمد بن عيسى الطباع.

4 يرويه أكثر من عشرة رواة وروايتهم في مسند أحمد 61/1 (437) وفي 65/1 (468) وفي 70/1 (509) والدارِمي 2297 وأبوداود4502 وابن ماجة 2533 والتِّرمذي 2158 والبغوي في شرح السنة (10/ 148) والحاكم في المستدرك (4/ 390) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (1/ 132) وابن الجارود في المنتقى (ص: 213) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (5/ 56) وأبو داؤد الطيالسي في مسنده (1/ 71)، والبزار في مسنده (2/ 35) من طريق سُلَيمان بن حرب، وعَفَّان، وأبوالنُّعْمان، وأحمد بن عَبْدة، وعُبَيْدالله وسليمان بن داود أبو الربيع ومحمد بن عبيد بن حساب، وحبان بن هلال وأبو داؤد الطيالسي ومحمد بن عبد الملك القرشي.

5 انظر أحوالهم على الترتيب في: تقريب التهذيب ص: 250 وفي ص: 393 وفي ص: 502 وفي ص: 82 وفي ص: 373 وفي ص: 251 وفي ص: 495 وفي ص: 149 وفي ص: 250 وفي تاريخ الإسلام 5/ 1234.

6 تقريب التهذيب ص: 501.

7 ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط: 1، 1427 هـ مطابع الحميضي – 4/ 184.

8 الترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط:1، 1409، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت595.

9 الترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر جـ1، 2 ومحمد فؤاد عبد الباقي جـ 3وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف جـ 4، 5 ط: 2، 1395هـ 461/4.

10 سنن الترمذي 4/ 461 وكما رواه الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار 5/ 57.

11 انظر: أحوالهم في: تقريب التهذيب ص: 591، وفي ص: 178 وفي ص: 464.

12 أخرجه البخاري (6878)، ومسلم (1676) (25)، وأبو داود (4352)، والترمذي (1402)، وابن حبان (4408).

13 أخرجه أبو داود (4353) والنسائي 101/7 وفي 23/8 عنها.

14 أخرجه ابن عدي في كتابه الكامل (7/ 102) من طريق عون بن عمارة، رفعه، والطبراني في الكبير (10/ 140) من طريق هاشم بن محمد الربعي.

15 تقريب التهذيب ص: 434.

16 أبو جعفر العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط:1، 1984م. دار المكتبة العلمية – بيروت، 4/ 344، ابن حبان، محمد. الثقات. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط1: 1393هـ 9/ 243.

17 أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (ص: 114) من طريق موسى بن إسماعيل، وعلي بن عثمان موقوفاً. والنسائي في سننه الكبرى (9/ 251) من طريق قتيبة بن سعيد قال حدثنا حمّاد موقوفاً، وفي عمل اليوم والليلة (ص: 422) من طريق قتيبة بن سعيد به.

18 تقريب التهذيب ص: 549.

19 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 225).

20 ضعفه ابن معين والنسائي وأبوداؤد والعقيلي، انظر: أبو أحمد، ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1: 1997م.دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان 6/ 487. الضعفاء الكبير 3/334. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3/ 89. لسان الميزان 5/ 460.

21 أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (ص: 120).

22 أخرجه الترمذي (8 / 205 – 206) وابن الضريس (ص126 رقم 298). وابن عدي في الكامل (7 / 2638) . والحاكم في المستدرك (1 / 566). ومن طريقه البيهقي في الشعب (5 / 452 – 453 رقم 2284).

23 أخرجه الترمذي (8 / 203 – 204 رقم 3057). والعقيلي في الضعفاء (1 / 243) . والبيهقي في شعب الإيمان (5 / 454 – 455 رقم 2886).

24 أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص185 رقم 686). وأبو أمية الطرسوسي في مسند أبي هريرة (2/195)

25 أخرجه الرامهرمزي في الأمثال (ص: 79) من طريق سليمان بن أيوب، والقضاعي في مسند الشهاب (2/ 279) من طريقه وأبو الشيخ في أمثال الحديث (ص: 384) مرفوعاً.

26 تقريب التهذيب (ص: 250).

27 لم أجد من أخرج هذا الطريق غير الدراقطني.

28 تقريب التهذيب (ص: 250).

29 أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (1/ 235) من طريق سليمان بن حرب به.

30 تقريب التهذيب (ص: 250).

31 أخرجه أبو داؤد (1/ 264) من طريقالليث، والبخاري في تاريخه الكبير (1/ 340) به، والبيهقي في سننه الكبرى (2/ 271) من طريقه مرفوعاً.

32 انظر على الترتيب: تقريب التهذيب ص: 528، وفيص: 251.

33 لم أجد من أخرج هذه الطرق الثلاثة كلها غير الدارقطني.

34 تقريب التهذيب (ص: 495).

35 تقريب التهذيب (ص: 593).

36 تقريب التهذيب (ص: 117).

37 الليث وهو صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك، تقريب التهذيب ص: 464. والراوي الثاني يقال: بن أبي عبد الله يسار مجهول، تقريب التهذيب ص: 153. والثالث، ويقال: إسماعيل بن إبراهيم الحجازي مجهول الحال، تقريب التهذيب ص: 88.

38 تقريب التهذيب (ص: 495).

39 تقريب التهذيب (ص: 593).

40 العسقلاني، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. ط1: 1326هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند 1/ 107.

41 العسقلاني، أحمد بن علي، تغليق التعليق على صحيح البخاري تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط: 1 1405هـ، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان — الأردن2/ 337.

42 البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن1/ 340.

43 أخرجه أبو داود (616) وابن ماجة1428 عن عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة، ففيه انقطاع.

44 أخرجه أحمد 95/4 (16991) ومسلم17/3 (1997) وفي (1998) وأبو داود1129 وابن خزيمة1705 وفي (1705 و1867) وفي (1868).

45 أخرجه أحمد 368/5 (23509).

46 محمد بن جعفر ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، تقريب التهذيب ص: 472. وشعبة ثقة حافظ متقن، تقريب التهذيب ص: 266. والأزرق بن قيس ثقة، تقريب التهذيب ص: 97. وعبد الله بن رباح،ثقةتقريب التهذيب ص: 302.

47 أخرجه ابن عدي في"الكامل" (262/2)، وتمام في "فوائده" (417/الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (392/26) و (323/38) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي.

48 أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 372)، وفي شرح مشكل الآثار (10/ 316)، والبيهقي في سننه الكبرى (2/ 679) موقوفاً.

49 أما إبراهيم وكان ثقة يهم قليلا، تقريب التهذيب ص: 88، وأما زكريا وهو ثقة جليل، تقريب التهذيب ص: 216.

50 أما الراوي الأول فهو صدوق عالم، تقريب التهذيب ص: 173. والثاني فهو ثقة جليل، تقريب التهذيب ص: 216. والثالث فهو ثقة متقن عابد، تقريب التهذيب ص: 606. والرابع فهو صدوق، تقريب التهذيب ص: 182.

51 علل الحديث لابن أبي حاتم 2/ 188.

52 أخرجه البخاري في صحيحه حديث عبد الله بن بحينة (663)، ومسلم (711)، وحديث عبد الله بن سرجس عند مسلم (712).

53 أبو عبد الله الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون - إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، 1421 هـ، مؤسسة الرسالة - 14/ 112 و15/ 539 و16/ 409 و16/ 509.

54 أخرجه أبو يعلى الموصلي (5/ 52) من طريق محمد بن جامع العطار، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 207) من طريق مسدد وفي شرح معاني الآثار (3/ 274) بهذا الإسناد.

55 لم أجد من أخرجه ولم أقف على من رواه عن حماد بن زيد موقوفاً.

56 ضعفه ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال 7/ 523، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط 1: 1985 م. دار طيبة — الرياض11/ 154.

57 أخرجه أحمد 114/3 12149 و البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري ط:2 1419هـ دار السلام للنشر و التوزيع — الرياض 34/4، 2851 والقشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1، 1375هـ 32/6 4887 وفي 33/8 4888.

58 رواية جرير بن عبد الله أخرجه أحمد 361/4 19410 و"مسلم" 31/6 4880 وفي 32/6 4881.

59 أخرجه الحميدي 841 و"أحمد"375/4 19570 و"البخاري" 252/4 3643 و"مسلم" 32/6 4885 .

60 أخرجه أحمد 9/ 117وأبو نعيم في "الحلية"43/3، وأيضاً أحمد في 8/ 232 والبخاري 3644، ومسلم 1871 96.

61 أخرجه أبو داود في سننه (2/ 171) وأبو نعيم في الطب النبوي (2/ 756)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 338).

62 أخرجه أبو داود (2/ 171) موقوفاً.

63 ميزان الاعتدال 4/ 233، تقريب التهذيب ص: 556.

64 ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت7/ 231.

65 الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط:2، 1405هـ، المكتب الإسلامي – بيروت 4/ 219. وضعيف أبي داود – الأم 2/ 161. مسند أحمد 13/ 423. مسند أحمد 15/ 158.

66 رواية أبي عباد يحيى بن عباد لم أجدها في الكتب الحديثية.

67 أخرجه أبو يعلى الموصلي (9/ 478).

68 ورواية أبي الربيع لم أجدها في المصادر المتوفرة لديّ.

69 تقريب التهذيب ص: 592.

70 الوجه الثاني يرويه القواريري هو ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص: 373. فيرويه مرفوعاً، وتابعه المقدمي وهو ثقة تقريب التهذيب ص: 470.

71 وهو ثقة تقريب التهذيب ص: 251.

72 أخرجه البيهقي (4/ 329) مرفوعاً، والنسائي في السنن الكبرى (3/ 77) وأيضاً الحاكم في المستدرك (2/ 71) وصححه، ووافقه الذهبي. وابن حبان (8/ 183) وأحمد 98/4، ومسلم (2/ 718).

73 أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 246)5217 مرفوعاً. وفي (5/ 254)5240 بهذا الإسناد. وفي المعجم الكبير (12/ 405)13494.

74 ورواية القواريري التي فيها مخالفة ليث بن حماد لم أجدها في الكتب الحديثية.

75 المغني في الضعفاء 2/ 535.

76 أخرجه البزار في مسنده (12/ 218)5922 .

77 تقريب التهذيب ص: 502.

78 أخرجه أبوداود في سننه (1/ 180) والبيهقي (101/3) وابن خزيمة (3/ 1566/29)، وابن حبان(3/ 1753/126).

79 أخرجه الخطيب في "تاريخه " (50/12) .

80 أخرجه أبو محمد عبد الله في الموطأ عبد الله بن وهب (ص: 122).

81 سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها 6/ 76.

82 أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (876/2 رقم892)، وأبو يعلى في مسنده (1783)، وفي "معجم شيوخه" (179)، والطبراني في "المعجم الصغير" (231/1 رقم374)، والقضاعي في مسند الشهاب (1/ 181).

83 لم أجدها في الكتب الحديثية.

84 لم أجدها في الكتب الحديثية.

85 لم أجدها في الكتب الحديثية.

86 لم أجدها في الكتب الحديثية.

87 الأول: تقريب التهذيب ص: 251،والثاني: وتقريب التهذيب ص: 77.

88 تقريب التهذيب ص: 100.

89 علل الحديث لابن أبي حاتم 2/ 178.

90أخرجه مسلم (82).

91 أخرجه أحمد 5/346 (23325) وفي 5/355 (23395) وابن ماجة 1079 والترمذي 2621 و"النسائي" 1/231، وفي "الكبرى" 326.

92 أخرجه ابن ماجة (1080).

93 انظر: مسند أحمد 23/ 228، و 23/ 365 و38/ 115 وأيضاً صحيح وضعيف سنن النسائي 2/ 108 وصحيح وضعيف سنن الترمذي 6/ 119 وصحيح وضعيف سنن أبي داود ص: 2.

94 لم أجد الروايات عن حماد بن زيد لا رفعاً ولا وقفاً في الكتب الحديثية بين لدي، ولكن استفدت من الروايات في كتاب الدارقطني بأن من ومن يرويها عن حماد بن زيد.

95 انظر: الكامل في ضعفاء الرجال 2/ 406، وتاريخ الإسلام 4/ 563، وميزان الاعتدال 1/ 390 وديوان الضعفاء ص: 61.

96 انظر حالهم على الترتيب: تقريب التهذيب ص: 283. وفي ص: 506. وفي ص: 127. وفي ص: 392. وفي ص: 160.

97 أخرجه ابن حبان (485/1) وأخرجه أحمد 374/1، 382/1 و425 و443، وابن منده "73" وأخرجه الطيالسي "256"، ومسلم"92.

98 مسند أحمد 6/ 128 و 7/ 134و 7/ 269و 22/ 372، و 23/ 375و 23/ 381و 23/ 382و 31/ 196 وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها 7/ 1527.

99 لم أجدها.

100 أخرجه النسائي في السنن الكبرى (7/ 156) وفي النعوت الأسماء والصفات (ص: 348) وأبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري في "الأربعون في دلائل التوحيد" (ص: 75).

101 أخرجه الآجري في الشريعة (2/ 730).

102 أخرجه أحمد (41/ 151).

103 أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (3/ 285).

104 تقريب التهذيب ص: 269.

105 مسند أحمد 6569، وصححه الأرنؤوط.

106 رواية أسماء بنت يزيد لم أجد من أخرجها.

107 أخرجه أحمد 5/258 (22576) وفي 5/264 (22638) وفي 5/268 (22666) و"أبو داود"134 و"ابن ماجة" 444 والترمذي"37 والطبراني في المعجم الكبير (8/ 121) والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 33) من طرق عفان،

ويونس، ويحيى، وسليمان، ومسدد، وقتيبة، ومحمد بن زياد عن حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة أبي ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة مرفوعاً. وأخرجه الطبري في تفسيره 118/6، وابن عدي في الكامل 1277/3، والدارقطني 103/1 و104، والخطابي في غريب الحديث 145/1–146، والبيهقي 66/1–67 و67، والمزي في تهذيب الكمال 148/12–149 من طرق عن حماد بن زيد، بهذا الإسناد.

108 تقريب التهذيب ص: 478.

109 انظر "سنن الدارقطني" 97/1–105، و"نصب الراية" 18/1–20، و"التلخيص الحبير" 91/1–92.

110 لم أقف على من أخرجه موقوفاً من طريق حماد بن زيد ولا مرفوعاً لحديث عائشة رضي الله عنها.

111 (تاريخ ابن أبي خيثمة) (1/ 541)

112 تقريب التهذيب ص: 593.

113 أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" 303/7، وأحمد (27/ 281) من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في "الكبير" 19/ (665) من طريق عارم أبو النعمان، وأبو داود (3166) من طريق محمد بن عبيد، وابن عساكر في تاريخ دمشق (56/ 509) من طريق إسحاق بن إبراهيم المروزي وليث بن حماد الصفار ومحمد بن عبيد بن حساب والمزي في "تهذيب الكمال" 166/27 من طريق إسحاق بن إبراهيم المروزي، وابن قانع في معجم الصحابة (3/ 43) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2467) من طريق محمد بن بكير، ومحمد بن أبي بكر المقدمي تسعتهم (الحماني، يزيد بن هارون، عارم أبو النعمان، محمد بن عبيد، إسحاق بن إبراهيم المروزي وليث بن حماد الصفار وسعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن بكير، ومحمد بن أبي بكر المقدمي) عن حماد بن زيد، بهذا الإسناد.

114 المغني في الضعفاء 2/ 535.

115 أخرجه أحمد 331/6 وفي 331/6 و334 والنسائي 76/4

116 أخرجه مسلم (948)، والبيهقي في "الشعب" (9249).

117 انظر تحقيق الشيخ الأرنؤوط: مسند أحمد 44/ 393 و 40/ 41 و 44/ 418 و 43/ 104 و 41/ 199 و40/ 155.

118 أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (10/ 139).

119 تقريب التهذيب ص: 77.

120 لم أجد من أخرجه.

121 انظر أحوالهم على الترتيب: تقريب التهذيب ص: 100، تقريب التهذيب ص: 251، تقريب التهذيب ص: 373.

122 مسند أحمد (16/ 364) بسند صحيح.

123 مسند أحمد (20/ 14) بسند صحيح، وأخرجه البخاري في "الصحيح" (1248) و (1381).

124 مسند أحمد (35/ 287).

125 أخرجه الخطيب في تاريخه (9/ 477).

126 تقريب التهذيب (ص: 502). تقريب التهذيب (ص: 187).

127 أخرجه أحمد (2/ 189).

128 تقريب التهذيب (ص: 470).

129 أخرجه الخطيب في تاريخه (9/ 477).

130 تقريب التهذيب (ص: 187).

131 أخرجه البخاري (4 / 16) ومسلم (6 / 66) وأبوداود (3788) والنسائي (2 / 199) والترمذي (1 / 331) والدارمي (2 / 87).

132 أخرجه أحمد (6 / 345، 346، 353).

133 أخرجه النسائي في السنن الكبرى (9/ 219) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 20) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 654).

134 تقريب التهذيب (ص: 481).

135 لم أجد من أخرجها.